وفق خطة التنمية العامة ، تعني ان الملاك الصغير لا يعود بوسعه ان يختار الزراعة التي يريدها ، وهو مبرر لسياسة التجميع، بالرضى او الاكراه او بحكم قوانين السوق. هـ ـ التوسع في الصناعات الزراعية وتوجيه الانتاج الزراعي والصناعات الريفية وتشجيع المبادرات الفردية في ميدان الاستثمار الزراعي،هي عناوين لاغراء الاستثمارات الرأسمالية للعمل في الزراعة ، ولزيادة تدخل الدولة معا . ٢ ـ تدخل الدولة في الصناعة ، يتجاوز مجرد الاسهام الحكومي في رأسمال المؤسسات الصناعية ، لاغراء القطاع الخاص ولطمئنته على نجاح المشروع الصناعي . ان الميثاق ينص على اقامة مؤسسات صناعية حكومية صرفة ، واخرى تعاونية . وفي الوقت نفسه يتيح المجال للاستثمارات الاجنبية والعربية ويضع التشريعات التي تكفل باغراءها . ٣ ـ تنظيم التجارة الداخلية على اسس السوق الرأسمالي وقوانينها ، وازاحة قيم التبادل السائدة والتي يحكمها الكثير من القوانين والاعراف القديمة ، وزيادة صلة الريف بالمدن عن طريق التجارة والتقليل من طابع الاكتفاء الذاتي الذي يسود في اجزاء من البلاد . ٤ ـ توطين البدو ، وتقديم الخدمات الكفيلة باستقرارهم ، وربطهم بوسائل انتاج جديدة وخاصة الزراعة . ٥ ـ اقامة نظام خدمات عامة واجتماعية وصحية وضمانات ضد المرض والعجز والبطالة ، وتحسين الاجور وضبطها بالنسبة للعمال ، بمشاريع الدولة والقطاع الخاص والعمال . ٦ ـ زيادة التحصيلات الضريبية ، وتعزيز واردات الدولة من هذه التحصيلات . ٧ ـ زيادة فعالية اجهزة الدولة وتطوير انتاجية الكادر الحكومي .

ان هذه الترميمات والاصلاحات ، التي تعبر عن ازدياد سلطة الدولة في التخطيط والتوجيه والاشراف ، والدخول المتزايد في العمليات الانتاجية بصورة مختلطة مع القطاع الخاص ، وبصورة تدخل حكومي صرف في الانتاج ، ترافقها سياسة داخلية متشددة ، تعبر عن رغبة اركان الاتحاد الوطني في النظام باحكام القبضة على الجماهير ، من خلال التنظيم الموحد ، وتقنين الحقوق السياسية في اطار الاتحاد الوطني ، وعزل القوى الاخرى ، كما يترافق مع هذا الاتجاه ، سحب كلي لجميع التشريعات التي كانت تتضمن لمسات ليبرالية ، وذلك على الصعيد النقابي العمالي ، وعلى الصعيد النقابي المهني ، وفي الصحافة ، وبين الطلبة وفي السياسة العربية للاتحاد الوطني ، فان الميثاق ازاء حالة الحصار العربية ، يقرر مبادىء مثل نبذ المعارك الجانبية ، وحصر التناقض في المنطقة مع العدو الصهيوني ، وهي بنود ، تعبر عن مصلحة النظام في اطلاق يده داخليا وعربيا، بدون كوابح تحد من حركته . كما تؤسس السياسة الخارجية في الميثاق ، على قاعدة براجماتية نفعية ، تؤدي الى تعزيز الصلات مع الامبريالية واستمرار الاعتماد عليها .

[١٣]

ان النموذج ، الذي يقدمه الاتحاد الوطني عبر ميثاقه ، للطريق الثالث ، يقارب الى درجة كبيرة النموذج التونسي الذي عبر عنه احمد بن صالح بوجه خاص ، في وضعه برنامج يكفل تدخل الدولة ، والحزب الدستوري المكيف « اشتراكيا » . ان ملامح كثيرة مشتركة بين البرنامجين الاردني والتونسي ، وخاصة في البرنامج الزراعي وسياسة التجميع واقامة التعاونيات الزراعية ، التي كان عمادها البيروقراطية . ان الفارق الوحيد ، هو ان البيروقراطية الاردنية ما زالت في طور الشروع في برنامجها ، فيما اعطت التجربة التاريخية حكمها الحاسم بحق النموذج التونسي . والذي عبر عنه السقوط المريع لسياسة التعاونيات ورمزها احمد بن صالح . اما وصفي التل ، فانه لم يعط قط فرصة انتظار فشله المحتوم ، كما اخذها احمد بن صالح ، فقد سقط صريعا مع التأسيس الرسمي للاتحاد الوطني في مؤتمره الاول . وترك لورثة برنامجه مثل هذا المصير . ذلك ان رهان اركان الاتحاد الوطني ، على البيروقراطية الادارية والجهاز اللجب من الموظفين ، لمزيد من التحديث في الانتاج ، ولمزيد من المردود في جميع